Al-Mukhtar Journal of Economic Science 12 (2): 317-339, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/mtypgx63

Research Article Open Access

أثر القياس والإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة تحليلية قياسية على المصارف الليبية للفترة من (2011-2019)

صالح محمد عبد الهادي[1]*، نجلاء صالح الشيلابي[2]

صـــالح محمد عبد الهادي[1]*: قســم المحاسـبة، كلية الاقتصـاد، جامعة عمر المختار، ليبيا.

نجلاء صالح الشيلابي[2]: قسم المحاسبة، كلية الاقتصـــاد، جامعة عمر المختار، ليبيا.

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كل من القياس المحاسبي، والإفصاح، والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية، وذلك بالاستناد إلى بيانات أربع مصارف خلال الفترة (2011-2019). اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل البيانات الثانوية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية قصيرة الأجل(Short Panel Data) ، وتم تطبيق نموذج المربعات الصغرى العادية(POLS) بعد إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية لضمان صلاحية النموذج، منها اختبار الارتباط الذاتي، والتعدد الخطي، وتجانس التباين، باستخدام برنامج STATA. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثرًا سلبيًا ومعنويًا للإفصاح والشفافية على ممارسات المحاسبة الإبداعية، ما يدل على أن تعزيز الإفصاح يحسّن موثوقية المعلومات المالية ويقلل من التلاعب المحاسبي. كما تبين وجود علاقة عكسية بين عمر المصرف والمحاسبة الإبداعية، في حين كانت العلاقة طردية بين حجم المصرف والمحاسبة الإبداعية، ما يشير إلى لجوء المصارف الكبرى لاستراتيجيات محاسبية أكثر تعقيدًا. أيضًا، تبين أن ارتفاع نسبة السيولة الأساسية يسهم في الحد من المحاسبة الإبداعية، بينما لم تثبت النتائج وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن مجلس الإدارة والمحاسبة الإبداعية. واستنادًا إلى هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الإطار الرقابي، ورفع متطلبات الإفصاح، وتحسين جودة التقارير المالية، وتبني معايير محاسبية صارمة للحد من ظاهرة المحاسبة الإبداعية في القطاع المصرفي الليبي.

الكلمات المفتاحية: المحاسـبة الإبداعية، الإفصـاح والشـفافية، النسـب المالية، المصـارف الليبية، نموذج جونز المعدل.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

***Corresponding author:**
Saleh Abd Alhadi, E-mail addresses: saleh.abdalhadi@omu.edu.ly Accounting Department, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al-bayda, Libya.

Najla Al-Shilabi: E-mail: adrsynajla@gmail.com Accounting Department, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda, Libya.

Received:
Oct 2025

Accepted:
Oct 2025

Publish online:
Dec 2025

The Effect of Measurement, Disclosure, and Transparency on Reducing Creative Accounting Practices: An Analytical and Econometric Study on Libyan Banks during (2011–2019)

Saleh Abdalhadi **Najla Saleh Al-Shailabi**

Abstract: This study aims to investigate the impact of accounting measurement, financial disclosure, and transparency on reducing creative accounting practices in Libyan commercial banks from 2011 to 2019. The study is based on secondary data from a sample of four banks and employs short panel data methodology using the Pooled Ordinary Least Squares (POLS) regression model. Several diagnostic tests were conducted, including tests for autocorrelation, Multicollinearity, and heteroskedasticity, utilizing STATA software. The findings reveal a statistically significant and negative impact of disclosure and transparency on creative accounting practices, indicating that enhanced transparency improves the credibility of financial reporting and reduces the opportunity for manipulation. The study also found that older banks are less likely to engage in creative accounting, whereas larger banks tend to exhibit a greater tendency toward such practices. Higher liquidity levels were also associated with a reduction in creative accounting activities. However, the results showed no significant effect of board disclosure on the extent of creative accounting. Based on these results, the study recommends reinforcing regulatory oversight, raising disclosure standards, and adopting stricter accounting measures to reduce creative accounting in the Libyan banking sector.

Keywords: Creative Accounting; Disclosure; Transparency; Financial Ratios; Libyan Banks; Modified Jones Model.

المقدمة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تطورات جوهرية في الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي، نتيجة التغيرات الاقتصادية المتسارعة وتوسّع أنشطة الشركات عالمياً، مما زاد من تعقيد العمليات المالية (سليمان ويوسف، 2018). وتزامنت هذه التحولات مع بروز أزمات مالية عالمية كشفت عن فضائح محاسبية خطيرة أدت إلى انهيار مؤسسات اقتصادية كبرى، ما أثار تساؤلات جوهرية حول مدى مصداقية القوائم المالية، ودور الخيارات المحاسبية فيما يُعرف بالمحاسبة الإبداعية. تُعرف المحاسبة الإبداعية، أو إدارة الأرباح، بأنها استخدام المعرفة المحاسبية بأسلوب يخفي الأداء الحقيقي للمؤسسة بهدف تحقيق مصالح خاصة، مع البقاء ضمن حدود المعايير المحاسبية الشكلية (سليمان ويوسف، 2018). وتُعد الشفافية والإفصاح المحاسبي من الأدوات الجوهرية في مواجهة المحاسبة الإبداعية، إذ أن غياب الإفصاح الكافي يُعد من أبرز أسباب تراجع جودة القوائم المالية وانهيار مؤسسات اقتصادية بارزة (بوالشعير ورمزي، 2022). لذلك فإن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تُقدَّم بدقة وشفافية باعتبارها وسيلة أساسية في دعم قرارات الأطراف المعنية بالمؤسسة. تُعتبر الشفافية ركيزة أساسية للرقابة في القطاع المصرفي، حيث يتوجب على المصارف الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية ذات العلاقة بالسياسات، والمخاطر، والاستراتيجيات، بشكل يتوافق مع حجم عملياتها وتعقيدها (Gowthorpe & Amat, 2005). وتبرز أهمية هذا الإفصاح في

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

تمكين أصحاب المصلحة من تقييم أداء المصرف واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة. ويمثل القياس المحاسبي حجر الأساس في إنتاج المعلومات المالية، إذ يتمثل في تخصيص أرقام وفق قواعد دقيقة، تهدف لتوفير بيانات تساعد متخذي القرار في المقارنة بين البدائل المختلفة. وقد عرّفه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بأنه: "تخصيص أرقام للأحداث وفقاً لقواعد محددة بهدف الحصول على معلومات دقيقة تساعد على اتخاذ القرارات."

وقد سعت عدة هيئات دولية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلى دعم الشفافية من خلال مبادئ الحوكمة المؤسسية، حيث خُصص المبدأ الخامس للإفصاح والشفافية (بن الطاهر وبوطلاعة، 2012). كما قامت مؤسسات مهنية ومالية عالمية، كمؤسسة المحليين الماليين ومؤسسة ستاندرد آند بور، بتطوير مؤشرات موضوعية لقياس جودة الإفصاح والشفافية (الجهاني، 2012). وعلى المستوى المحلي، أصدر مصرف ليبيا المركزي القانون رقم (1) لسنة 2005، الذي نص في مادته (16) على إصدار معايير وضوابط رقابية تهدف للحد من المحاسبة الإبداعية. ويعكس هذا التوجه أهمية الدور الذي تلعبه أدوات القياس والإفصاح في تعزيز مصداقية القوائم المالية للمصارف الليبية، مما يسهم في بناء الثقة لدى المستثمرين ودعم قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

ويُعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الحيوية في ليبيا، إلا أنه كغيره من القطاعات، يواجه تحديات كبيرة نتيجة انتشار الفساد المالي والإداري، كما أكد ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية، خاصة تقرير عام 2016، الذي أشار إلى أن التجاوزات والمخالفات في القطاع المصرفي كانت من أبرز أسباب تردي الوضع الاقتصادي في البلاد (ديوان المحاسبة، 2016). وقد تكررت الإشارة إلى هذه الظواهر في تقارير دولية، مثل تقارير منظمة الشفافية الدولية، التي صنفت ليبيا ضمن أكثر ست دول فسادًا عالميًا خلال الفترة (2013–2017) (www.transparency.org) وكذلك في تقرير ديوان المحاسبة لعام 2021، الذي كشف عن حالات اختلاس في مصرف الصحاري تجاوزت قيمتها 52 مليون دينار ليبي.

وفي هذا السياق، أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (1) لسنة 2005 بوضع ضوابط ومعايير رقابية تهدف إلى تعزيز سلامة المراكز المالية للمصارف، وتقليص الممارسات غير النزيهة، وعلى رأسها ممارسات المحاسبة الإبداعية. وتكمن الإشكالية في أن القوائم المالية تُعد المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والدائنون في اتخاذ قراراتهم، لذا فإن التلاعب في محتوى هذه القوائم من خلال المحاسبة الإبداعية – مثل تغيير الأساليب المحاسبية والتهرب من المعايير – يؤدي إلى نتائج خطيرة، كحدوث أزمات مالية وانهيار شركات، وتكبّد خسائر جسيمة من قبل أصحاب المصالح (Blazek, 2021). ورغم تعدد الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع المحاسبة الإبداعية، إلا أن المصارف الليبية العاملة في القطاع العام لا تزال تفتقر إلى دراسات قياسية حديثة تبيّن أثر القياس والإفصاح والشفافية في الحد من هذه الظاهرة. وقد أظهرت بعض الدراسات، مثل دراسة زعمار (2015) التي طبقت نموذج جونز المعدل على 20 مؤسسة فرنسية مدرجة في مؤشر SBF 250، ودراسة Blazek (2021)، أن المحاسبة الإبداعية تمثل مشكلة عالمية تؤثر سلبًا على مصداقية التقارير المالية، وأكدتا أهمية استخدام بيانات ثانوية ونماذج قياسية للكشف عن هذه الممارسات والحد منها من خلال تحسين الإفصاح والقياس المحاسبي. ويُلاحظ أن المحاسبة الإبداعية مشكلة تعاني منها مختلف الدول، وغالبًا ما ترتبط بتقديم معلومات غير دقيقة في القوائم المالية، سواء لأغراض ضريبية أو لتحسين صورة الشركة أمام المستثمرين. ومن هنا، جاءت هذه الدراسة استجابةً لتوصيات بعض الدراسات المحلية التي دعت إلى تطوير المناهج المحاسبية لتشمل موضوع المحاسبة الإبداعية من مختلف جوانبه (إشميله وآخرون، 2018). وبناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما هو أثر القياس والإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على المصارف الليبية؟

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر القياس المحاسبي، والإفصاح، والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على المصارف الليبية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أثر أساليب القياس المحاسبي (الأساس النقدي وأساس الاستحقاق) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ضمن القوائم المالية للمصارف الليبية.
2. تحليل أثر مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية داخل القطاع المصرفي الليبي.

أهمية الدراسة:

أولًا: الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تركيزها على متغيرات حديثة ومؤثرة في البيئة المحاسبية والمصرفية، وهي القياس المحاسبي، والإفصاح، والشفافية، ومدى دورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية. وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعًا معاصرًا لم يُتناول بشكل كافٍ في الأدبيات العربية والليبية، مما يجعلها إضافة نوعية للمكتبة المحاسبية. كما أن استخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية (Short Panel Data) يُعد تطورًا منهجيًا يُبرز العلاقة عبر عدة سنوات، ويمثل إثراءً للمنهج الكمي المستخدم في الدراسات المحاسبية المقارنة.

ثانيًا: الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من كون نتائجها أوضحت أن تطبيق معايير القياس المحاسبي السليم والإفصاح والشفافية يساهم بشكل جوهري في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية داخل المصارف الليبية، وهو ما ينعكس مباشرة على جودة التقارير المالية ودقتها. ويُمكّن ذلك إدارات المصارف من:

1. تحسين أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إلزام الإدارات المالية باتباع أساليب قياس أكثر دقة وشفافية، مما يقلل من فرص التلاعب في الأرباح أو المخصصات.
2. رفع جودة القرارات الائتمانية والاستثمارية عبر الاعتماد على بيانات مالية أكثر مصداقية، وهو ما يساعد المصارف في تقليل مخاطر التعثر وضمان كفاءة توزيع الموارد.
3. تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين من خلال زيادة درجة الإفصاح والوضوح في عرض المركز المالي والأداء الفعلي، الأمر الذي يدعم استقرار القطاع المصرفي.
4. الامتثال لمعايير الحوكمة الدولية، حيث تساعد النتائج على مواءمة التقارير المالية للمصارف الليبية مع المتطلبات العالمية، مما يرفع من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وبذلك، تُعد هذه الدراسة مرجعًا عمليًا لصنّاع القرار في المصارف الليبية لوضع سياسات محاسبية ورقابية قائمة على القياس والإفصاح والشفافية، بما يعزز من متانة القطاع المصرفي واستقراره على المدى الطويل.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

2-الإطار النظري للدراسة:

2-1 المحاسبة الإبداعية:

تعد المحاسبة الإبداعية أحد أبرز التحديات التي تواجه جودة المعلومات المالية في التقارير المحاسبية المعاصرة، حيث تشير إلى الممارسات التي تلجأ إليها بعض الإدارات بهدف التلاعب بالأرقام المالية ضمن حدود المعايير المحاسبية المقبولة، وذلك بغرض تحقيق أهداف خاصة على حساب مصداقية التقارير المالية وشفافيتها. وقد تصاعد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمات المالية وانهيار عدد من المؤسسات الكبرى، مما أظهر الأثر السلبي لتلك الممارسات على ثقة المستثمرين وكفاءة الأسواق.

وللحد من هذه الممارسات، برزت أهمية مجموعة من الأدوات المحاسبية والرقابية التي يمكن أن تساهم في تقليل فرص التلاعب وتضليل المعلومات المالية، من أبرزها: القياس المحاسبي الذي يُعنى بتحديد قيمة العناصر المحاسبية وفق أسس محددة، والإفصاح المحاسبي الذي يضمن توفير معلومات كافية وموثوقة لمستخدمي القوائم المالية، والشفافية التي تُعبر عن مدى وضوح البيانات وتوافرها في الوقت المناسب دون إخفاء أو انتقائية.

وانطلاقًا من هذه العلاقة المتداخلة، يتناول هذا الإطار النظري المحاور الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، بدءًا بعرض مفهوم المحاسبة الإبداعية وأشكالها وأساليبها، ثم التطرق إلى المتغيرات المستقلة الثلاثة المتمثلة في: القياس المحاسبي، والإفصاح، والشفافية، وذلك في ضوء الأدبيات المحاسبية الحديثة والدراسات السابقة ذات الصلة.

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بمفهوم المحاسبة الإبداعية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية المفاجئة التي طالت عددًا من الشركات الكبرى عالميًا، حيث كشفت التحقيقات عن استخدام إدارات تلك الشركات لأساليب محاسبية هدفت إلى تجميل الأداء المالي بشكل مصطنع. ويرجع ذلك إلى استغلال المرونة المتاحة في السياسات المحاسبية، بما يسمح بعرض نتائج محسّنة تخدم أهداف الإدارة قصيرة أو طويلة الأجل، دون أن تعكس الواقع المالي الفعلي للمنشأة.

وقد عرّف (Naser & Pendlebury, 2001) المحاسبة الإبداعية بأنها:

"تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه، من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها أو جميعها".

وهو ما يعكس طبيعة هذه الممارسات التي تسعى لإعادة صياغة المعلومات المالية وفق نوايا الإدارة، لا وفق الحقائق الاقتصادية.

من زاوية أخرى، يقدم الصحفي المتخصص في مجال الأعمال (Griffiths ,1986, p.104) تصورًا حادًا وواقعيًا لهذا المفهوم، حيث يقول:" كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، أو أن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طُبعت بصورة دقيقة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كليًا من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وبصورة شرعية كليًا... إنها المحاسبة الإبداعية".

وتعكس هذه التعريفات البعد الخطير لممارسات المحاسبة الإبداعية، إذ لم تعد مجرد اجتهادات فنية ضمن الإطار المسموح، بل أصبحت أداة تستغل لإخفاء الأداء الحقيقي للمنشأة والتلاعب في مخرجات التقارير المالية، مما يُضعف من مصداقية القوائم ويضلل مستخدميها من المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

من هذا المنطلق، ترى الباحثة أن المحاسبة الإبداعية تُعد ظاهرة محاسبية ذات تأثير بالغ على جودة المعلومات المالية، وتستوجب الدراسة والتحليل لفهم آلياتها وأدواتها، والبحث في السبل الممكنة للحد منها، خاصة في القطاعات الحيوية كالمصارف التجارية

2-1-1 النظريات المفسرة للمحاسبة الإبداعية:

تستند ممارسات المحاسبة الإبداعية في تفسيرها النظري إلى عدد من الأطر المفاهيمية، أبرزها نظرية الوكالة ونظرية عدم تماثل المعلومات، واللتين تسلطان الضوء على الأسباب السلوكية والمعلوماتية التي تدفع الإدارة إلى استخدام أساليب محاسبية تخدم مصالحها الذاتية على حساب المصداقية والعدالة في عرض الأداء المالي.

2-1-1-2 نظرية الوكالة:

تُعنى نظرية الوكالة بالعلاقات التعاقدية بين الموكل (المالك) والوكيل (الإدارة)، وتفترض وجود تضارب في المصالح بسبب سعي كل طرف لتحقيق منفعته الخاصة. وفي هذا السياق، تعتبر الإدارة محورًا لهذه العلاقة التعاقدية، حيث تمتلك السلطة على إعداد القوائم المالية والتأثير في محتواها بما يخدم أهدافها. ويتضح ذلك في ثلاث اتجاهات رئيسية لاختيار السياسات المحاسبية: الأول يرتبط بالحوافز الإدارية، حيث تسعى الإدارة لزيادة الأرباح لتحصيل المكافآت، والثاني يركّز على مراعاة شروط عقود الدين، أما الاتجاه الثالث فيهدف إلى تحسين صورة المؤسسة لجذب المستثمرين وزيادة رأس المال (ذيبة وآخرون، 2011).

2-1-1-3 نظرية عدم تماثل المعلومات:

تُركّز هذه النظرية على الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، حيث تتيح المعلومات غير المتوازنة فرصة للإدارة لاستغلال تفوّقها المعرفي من خلال إدارة الإفصاح لصالحها، سواء بإخفاء بعض المعلومات أو عرضها بشكل انتقائي يعزز صورة المؤسسة (Schipper, 1989). وتؤدي هذه الفجوة إلى ظاهرة "الاختيار العكسي"، أي أن المساهمين لا يستطيعون تقييم أداء الإدارة أو التأكد من حسن اختيارها للسياسات المحاسبية. وتظهر هذه الإشكالية بوضوح عند استخدام طرق محاسبية ذات تأثيرات تضخمية تخدم مصلحة الإدارة، مثل اختيار طريقة FIFO لتسعير المخزون في بيئة تضخمية، وهو ما يتعارض مع مصلحة المساهمين.

2-2 القياس المحاسبي: المفهوم والأسس التطبيقية:

يُعد القياس المحاسبي من المرتكزات الجوهرية في العمل المحاسبي، إذ لا يمكن اختبار الفروض العلمية أو الوصول إلى نتائج ذات موثوقية دون الاستناد إلى منهج قياسي واضح. فالقياس المحاسبي يُمكّن من ربط الأعداد بالأحداث المالية الجارية أو المتوقعة في المؤسسة، مما يجعله أداة أساسية لإنتاج معلومات مالية ذات فائدة في عملية اتخاذ القرار، خاصة في البيئة المالية والاستثمارية (مطر والسويطي، 2008).

ويُعد القياس جوهر الإجراءات المحاسبية، حيث يعكس أثر الأحداث المالية على القوائم عبر تحويل الوقائع الاقتصادية إلى معلومات كمية قابلة للتفسير والتحليل. ويعود أول تعريف علمي عام للقياس إلى Campbell، الذي وصفه بأنه "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها بناءً على قواعد طبيعية" (الحيالي، 2007)، بينما أضاف Steven بُعدًا رياضيًا، معرفًا القياس بأنه "مطابقة رياضية بين الخواص والعلاقات" (بالرقي، 2008). أما من منظور محاسبي، فقد قدمت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA, 1966) تعريفًا دقيقًا للقياس المحاسبي بأنه "ربط الأعداد بالأحداث الماضية والجارية والمستقبلية وفق ملاحظات فعلية وقواعد محددة" (مطر والسويطي، 2008).

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

ويرى الباحثان أن القياس هو: عملية تحديد مقدار أو حجم ظاهرة معينة بطريقة يمكن التعبير عنها رقميًا أو وصفيًا، بحيث تسهل المقارنة والتحليل واتخاذ القرارات.

2-2-1 أسس القياس المحاسبي:

يتنوع تطبيق القياس في المحاسبة تبعًا للأسس المعتمدة، والتي تختلف وفقًا لطبيعة العنصر المالي ونطاق الاستخدام. ومن أبرز هذه الأسس (مطر والسويطي، 2008):

1. التكلفة التاريخية: وهي الأساس التقليدي والأكثر استخدامًا، وتعتمد على إثبات القيمة الفعلية المدفوعة عند الحصول على الأصل أو عند نشوء الالتزام. وتتميز بكونها مستندة إلى وقائع مالية حقيقية، مدعومة بأدلة موثوقة، مما يعزز مصداقية القوائم المالية.
2. التكلفة الجارية: تعتمد على القيمة السوقية الحالية للأصل في تاريخ القياس، وتُستخدم غالبًا في تقييم الاستثمارات المالية، وتعكس بشكل أدق القيمة الفعلية في السوق.
3. صافي القيمة القابلة للتحصيل: تمثل القيمة التقديرية الممكن الحصول عليها من بيع الأصل بعد خصم تكاليف البيع، وتُستخدم خصوصًا في تقييم الذمم المدينة والالتزامات.

2-3 الإفصاح المحاسبي: المفهوم والمستويات:

2-3-1 المفهوم:

يُعد الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الأساسية في المحاسبة المالية، وركيزة محورية لتحقيق الشفافية والعدالة في إيصال المعلومات المالية لمتخذي القرار. ويُنظر إلى الشفافية كامتداد وظيفي للإفصاح، حيث يُسهم كلا المفهومين في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة (حاشي، 2015).

وقد تطور مفهوم الإفصاح من مجرد" عرض المعلومات" إلى عملية متكاملة تهدف إلى تقديم بيانات مالية كمية ووصفية في الوقت المناسب، بما يجعل القوائم المالية غير مضللة وذات فائدة للأطراف الخارجية التي لا تمتلك القدرة على الوصول إلى السجلات المحاسبية الداخلية (أبو زيد، 2005)، في حين يرى الباحثان أن الإفصاح هو عملية تقديم المعلومات المالية والاقتصادية بطريقة واضحة وشفافة تمكن مستخدميها من فهم الواقع المالي للمنشأة واتخاذ القرارات المناسب.

2-3-2 مستويات الإفصاح المحاسبي:

تناول الأدب المحاسبي عدة مستويات للإفصاح، من أبرزها: الإفصاح الكامل، والكافي، والعادل، ولكل منها طبيعته وهدفه: (أنظر القماطي، 2012)

1. الإفصاح الكامل: يركز على شمولية المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرار، مع الاعتراف بأن تغطية كل التفاصيل غير ممكنة عمليًا.
2. الإفصاح الكافي: يُعنى بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المفيدة واللازمة لتجنّب تضليل المستخدم العادي للتقارير المالية.
3. الإفصاح العادل: يهتم بتحقيق التوازن في تلبية احتياجات كافة الأطراف ذات العلاقة، ويُعد من متطلبات المصداقية المهنية والأخلاقية، ويقره عادة المراجع الخارجي في تقاريره.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

2-3-3 الإفصاح في التقارير المالية:

لا يقتصر الإفصاح على القوائم المالية فحسب، بل يشمل أيضًا الإيضاحات المرفقة، والكشوف الإضافية، وتقرير المدقق الخارجي، وتحليل الإدارة لأنشطة المنشأة، والمعلومات المستقبلية المتوقعة (لطفي، 2005). ومن وجهة نظر الباحثة، فإن الإفصاح الجيد يتضمن بيانات حول الأداء التشغيلي، وتعويضات الإدارة، والأنشطة التجارية والمالية، ويُعد عنصرًا جوهريًا في دعم الثقة بالمعلومات المالية المنشورة.

2-4 الشفافية: المفهوم والأهمية والشروط:

2-4-1 المفهوم:

تُعد الشفافية من المفاهيم المعاصرة التي ارتبطت بمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة، وقد ازدادت أهميتها في ظل تكرار الفضائح المالية التي طالت كبرى الشركات والاقتصادات العالمية، ما أبرز علاقتها الوثيقة بجودة وكفاءة التقارير المالية، باعتبارها وسيلة لنقل المعلومات من الإدارة إلى المستخدمين الخارجيين بوضوح وموثوقية (الخناق، 2009).

قد عرّف (Kopits & Caring 1998) الشفافية الاقتصادية بأنها "الانفتاح على الجمهور بخصوص هيكل ووظائف القطاع العام، والمساءلة في الحسابات الحكومية، بهدف تعزيز المصداقية ودعم السياسات الاقتصادية عبر جمهور مطلع" (الخناق، 2009). كما عرّفها غنيمي (2011، ص 19) بأنها "عرض واضح للبيانات الداخلية والإفصاح عن المعلومات المؤثرة في أسعار الأسهم في الوقت المناسب، لضمان العدالة بين جميع الأطراف". أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد وصفت الشفافية بأنها "الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة".

2-4-2 أهمية الشفافية:

أشار غنيمي (2011) إلى أن الشفافية تُسهم في منع استغلال المعلومات الداخلية لصالح فئة معينة، وتحد من نشر الشائعات والمعلومات الكاذبة في الأسواق المالية، كما تعزز جذب الاستثمارات وتساعد على تجنب الأزمات المالية. في حين لخص عبد الملك دور الشفافية في عدة نقاط، منها: توضيح قيم بنود القوائم المالية، تخفيض تقلبات السوق، تقليل آثار عدم تماثل المعلومات، وتحسين استجابة السوق للأخبار، إضافة إلى دعم الإفصاح عن أسباب تغيير السياسات المحاسبية ورفع كفاءة أسواق رأس المال، وقد بين البكوع وآخرون (2009) أن الشفافية تتطلب عدة شروط أهمها الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، وأداة لكشف الأخطاء والتلاعب، وأن تكون المعلومات مفهومة دون غموض، وعدم الإخلال بالسرية التشغيلية للمؤسسة.

2-5 أثر القياس والإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

تزايدت أهمية القياس والإفصاح والشفافية في ظل التوسع في أنشطة المؤسسات المصرفية، مما تطلب تفعيل الرقابة المالية والمحاسبية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة. ويؤكد مصرف ليبيا المركزي، وفقًا للقانون رقم (1) لسنة 2005 والمعدل في 2012، على أهمية هذه الأدوات في تحقيق رقابة فعّالة، وكشف أوجه القصور، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

أوضح الغماري (2009) أن من أهداف القياس والإفصاح والشفافية حماية أصول المنشأة، والتحقق من دقة المعلومات المحاسبية، ومنع الغش والتزوير، وضمان الالتزام بالتشريعات، وتعزيز أداء الأفراد والمؤسسات، بما يدعم مناخًا ماليًا خاليًا من ممارسات التلاعب والتضليل.

وقد جاءت التشريعات الليبية داعمة لهذا التوجه، إذ نصت المادة (27) من قانون مصرف ليبيا المركزي على ضرورة إحالة الحالات المشتبه بها إلى هيئة الرقابة الإدارية، في حال كشف مخالفات. كما شدد القانون التجاري رقم (23) لسنة 2010،

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المادة (228) على اعتماد قواعد تقدير تحفظية عند تقييم الأصول. من جهته، أكد القانون رقم (19) لسنة 2013 عبر مواده (18، 20، 22) على التزام المصارف بتبني سياسات مالية شفافة، ووقف التصرفات المضرة بموارد الملاك، ودعم الثقة في النظام المالي من خلال الإفصاح الجيد والرقابة الفعالة.

2-6 الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الإفصاح والقياس والمحاسبة الإبداعية من زوايا متعددة، وقد ركزت بشكل أساسي على العلاقة بين جودة الإفصاح ومدى انتشار الممارسات المحاسبية الإبداعية، إضافة إلى أثر الحوكمة وكفاءة الإدارة المالية على تقليل فرص التلاعب في التقارير المالية. ويمكن دمج مضامين هذه الدراسات ضمن محاور متكاملة تخدم أهداف الدراسة الحالية.

ففيما يخص العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والممارسات الإبداعية، أوضحت دراسة خليل وأيمن (2022) أن ضعف مستويات الإفصاح يساهم في تعزيز بيئة ملائمة لممارسات المحاسبة الإبداعية، مما يؤدي إلى تآكل مصداقية القوائم المالية. وفي السياق ذاته، أشارت دراسة نظيرة ويوسف (2023) إلى أن عدم الإفصاح عن العمليات ذات العلاقة من قِبل أعضاء مجالس الإدارة قد يفتح المجال أمام ممارسات إبداعية محاسبية تنطوي على تضليل أو تزييف للمعلومات المالية، مما يؤدي إلى خلق فجوة في الثقة بين الإدارة والمستخدمين. وبيّنت كريمة (2022) أن انخفاض الشفافية في الإفصاح، خصوصًا فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، قد يؤثر سلبًا على قرارات التمويل والائتمان، ويشوه الصورة المالية الحقيقية للمؤسسة.

كما دعمت هذه الرؤية دراسة أبو شبالة وآخرون (2022) من خلال ربطها بين كفاءة إدارة السيولة وبين مستويات الإفصاح والربحية، حيث أكدت أن الإدارة الجيدة للنقدية، مصحوبة بإفصاح مالي شفاف، تقلل من الحاجة إلى اللجوء للممارسات المحاسبية الإبداعية، مما يحسّن الأداء المالي الفعلي ويزيد من مصداقية القوائم المالية.

وفي جانب الحوكمة والرقابة، أشارت دراسة Kilidar (2024) إلى أن الإفصاح المحاسبي الجيد يسهم بدور مهم في تقليص فرص التلاعب بالأرباح، وهو ما ينعكس إيجابًا على مصداقية البيانات المنشورة.

أما من حيث خصائص المؤسسات ودورها في تفسير الأداء المالي، فقد أكدت دراسة Adewale *et al.* (2023) أن الخصائص البنيوية مثل حجم المصرف وعمره تؤثر على مستوى أدائه واستدامته المالية، مما قد ينعكس على درجة انخراطه في ممارسات محاسبية إبداعية.

وفي السياق ذاته، أكدت دراسة Karman *et al.* (2024) أن كفاءة إدارة السيولة في البنوك تلعب دورًا رئيسيًا في تحسين مستويات الربحية، وتقليل المخاطر التشغيلية، وبالتالي تحد من الحاجة إلى استخدام أساليب محاسبية إبداعية لتجميل الأداء.

أما في السياق الليبي، فقد تناولت دراسة الجهاني (2012) مستوى الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية، وبيّنت ضعف مستوى الإفصاح (34%)، مع توصيات بتطوير الإطار التشريعي والرقابي بما يواكب المعايير الدولية. وركزت دراسة أشميلة وآخرون (2018) على تقييم ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، حيث أظهرت أن إدارات الشركات الليبية تمارس بدرجة متوسطة أساليب إدارة الأرباح في قائمتي الدخل والمركز المالي. وسلطت دراسة (Blazek 2021) الضوء على محدودية النماذج الكمية في الكشف عن المحاسبة الإبداعية، موضحة أن النماذج مثل نموذج بينيش وجونز المعدل لا تكشف التلاعب بشكل كامل. في المقابل، كشفت دراسة محمد (2024) أن الإفصاح المتكامل يقلل من فجوة التوقعات، ويعزز جودة المعلومات لدى مستخدمي التقارير المالية. وبيّنت دراسة بوعبد العزيز وبن موسى (2022) أن

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي يعزز الثقة بمصداقية القوائم المالية. أما دراسة Jouda *et al* (2021)، *فقد* أظهرت أن استخدام أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي أكثر قدرة على تفسير التغيرات في مؤشرات الأداء المالي من الأساس النقدي، مما يدعم أهمية جودة القياس في دعم جودة المعلومات.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الدراسات السابقة أجمعت على وجود علاقة عكسية بين الإفصاح المحاسبي وممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن هناك أهمية للحوكمة وكفاءة الإدارة المالية في ضبط السلوك المحاسبي. ومع ذلك، لم تُقدم أي من هذه الدراسات نموذجًا تحليليًا موحدًا يجمع بين القياس والإفصاح والشفافية في تفسير سلوك المحاسبة الإبداعية في البيئة المصرفية الليبية، وهي الثغرة التي تسعى هذه الدراسة إلى سدها. كما تُظهر بعض الدراسات السابقة تباين أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على الأداء المالي ومؤشرات المخاطر. فقد أشارت بعض الدراسات مثل Okoye and Obiomah (2020) و–El Moayed et al. (2024) إلى تأثير مباشر وسلبي لهذه الممارسات على المؤشرات المالية، في حين ركزت دراسة Ghalib and Kuzimjonov (2024) على الأداء المالي وتأثير غير مباشر عبر مؤشرات المخاطر على دور العوامل المالية مثل التدفقات النقدية والفوائد في تفسير المخاطر المالية، مؤكدة على أهمية الإفصاح والسياسات المالية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية. ومن ثم يمكن القول إن تأثير المحاسبة الإبداعية يختلف باختلاف المؤشرات المدروسة.

ويرى الباحثان أن جودة القياس المحاسبي، ووضوح الإفصاح، ومستوى الشفافية تمثل أدوات مركزية للحد من المحاسبة الإبداعية. فكلما زادت دقة القيم المحاسبية وارتفعت درجة الإفصاح والشفافية، قلت فرص التلاعب بالأرقام، وتعززت ثقة المستثمرين، وتحسّنت جودة قرارات الاستثمار والتمويل، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء المالي للمصارف وكفاءة الأسواق المالية.

2-6-1 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يمكن تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في النقاط التالية:

1. محدودية الدراسات التي دمجت القياس والإفصاح والشفافية في نموذج تحليلي موحد، حيث ركزت أغلب البحوث السابقة على تناول هذه المتغيرات بصورة منفردة، أو ضمن أطر جزئية مرتبطة بالأداء المالي أو جودة المعلومات المحاسبية، دون دمجها بشكل متكامل لقياس أثرها على المحاسبة الإبداعية. مع مراعاة الخصائص الاقتصادية والرقابية المحلية، مما يساهم في بناء إطار نظري وتطبيقي أكثر شمولية وملاءمة للواقع الليبي.
2. اعتماد أغلب الدراسات السابقة على البيانات الأولية، مع قلة الأبحاث التي استخدمت بيانات ثانوية فعلية (مثل التقارير المالية)، وهو ما تعالجه هذه الدراسة من خلال اعتمادها على السلاسل الزمنية المقطعية لعينة من المصارف الليبية خلال فترة تسع سنوات (2011–2019).
3. عدم توافق البيئة التنظيمية للدراسات الأجنبية مع الخصوصية الليبية، فحتى الدراسات التي استخدمت نموذج المربعات الصغرى (POLS) لتحليل أثر المحاسبة الإبداعية، مثل Blazek (2021) غالبًا ما تمت في بيئات اقتصادية تتسم بوجود تشريعات رقابية صارمة، وهو ما يختلف عن واقع القطاع المصرفي الليبي، مما يعزز من أهمية توظيف نفس النموذج في بيئة محلية ذات خصوصية.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

2-7 فرضيات الدراسة:

بناءً على النظريات والأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

-الفرضية الرئيسة الأولى:

يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتطبيق القياس المحاسبي وفق النموذجين (الاستحقاق والنقدي) على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية.

أولاً: الفرضيات الفرعية المرتبطة بالنموذج الأول (القياس على أساس الاستحقاق)

الفرضية البديلة الأولى:

يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة والربحية والمديونية (المبنية على أساس الاستحقاق)، ومؤشر العائد على الأصول، على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية 1-1: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة السيولة والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 1-2: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة العائد على المبيعات والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 1-3: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة العائد على رأس المال العامل والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 1-4: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة الدين (الالتزامات إلى الأصول) والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 1-5: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة تغطية الفوائد والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثانيًا: الفرضيات الفرعية المرتبطة بالنموذج الثاني (القياس على أساس النقدي)

الفرضية البديلة الثانية:

يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة والربحية والمديونية (المبنية على أساس النقدي)، ومؤشر العائد على الأصول، على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية 2-1: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى الالتزامات المتداولة والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 2-2: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى المبيعات والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 2-3: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى رأس المال العامل والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

- الفرضية 2-4: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى الخصوم والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 2-5: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة تغطية النقدية للفوائد والعائد على الأصول على ممارسات المحاسبة الإبداعية.

-الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية 3-1: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية والتشغيلية على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 3-2: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية عن مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا على ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية 3-3: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية عن الأطراف ذات العلاقة على ممارسات المحاسبة الإبداعية

3-الإطار العملي للدراسة:

بُني الجانب العملي للدراسة على أسس منهجية دقيقة تهدف إلى اختبار فرضيات البحث المتعلقة بتأثير القياس المحاسبي والإفصاح والشفافية على ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية. وانطلاقاً من التحليل النظري والدراسات السابقة، تم تطوير نموذج قياسي يعتمد على البيانات المالية الفعلية لعينة من المصارف، وتوظيف أدوات التحليل الإحصائي لاستخلاص العلاقة بين المتغيرات المدروسة. ويُعد هذا الجزء من الدراسة امتدادًا تطبيقيًا لما تم عرضه نظريًا، ويهدف إلى تقديم نتائج عملية قابلة للقياس تساعد في تفسير السلوك المحاسبي داخل القطاع المصرفي الليبي.

وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (POLS)، مدعومًا بتحليل البيانات القصيرة (Short Panel Data)، وذلك بهدف فحص تأثير المتغيرات المستقلة على المحاسبة الإبداعية بدقة إحصائية، مع مراعاة الاختبارات التشخيصية مثل الاستقرارية، والتباين غير المتجانس، والارتباط الذاتي لضمان صحة النتائج.

3-1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على البيانات الثانوية المتمثلة في السلاسل الزمنية المقطعية قصيرة الأجل الساكنة (Short Panel Data)، وذلك عن الفترة الممتدة من عام 2011 إلى 2019، بما يغطي تسع سنوات مالية للمصارف التجارية الليبية.

ولتحليل البيانات، تمت المفاضلة بين عدة نماذج قياسية باستخدام برنامج STATA، وهي:

- نموذج المربعات الصغرى العادية (Pooled OLS)
- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)
- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

وبعد إجراء الاختبارات التشخيصية المناسبة، تبين أن نموذج المربعات الصغرى العادية (POLS) هو الأنسب من حيث الموثوقية الإحصائية، ما يجعله الخيار الأمثل لتحليل البيانات في هذه الدراسة.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف العاملة في ليبيا حتى نهاية عام 2019، والتي يبلغ عددها 19 مصرفًا. وتم اختيار هذه المصارف على أساس أنها تمثل القطاع المصرفي الليبي الأكثر نشاطًا وتأثيرًا، نظرًا لحجم رؤوس أموالها وانتشارها وتعاملها الواسع مع مختلف الجهات. وتشمل قائمة المصارف التالية:

مصرف الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، الصحاري، التجارة والتنمية، الوفاء، المتوسط، الإجماع العربي، المتحد، الأمان، الواحة، شمال أفريقيا، النوران، الخليج الأول السراي، والمصرف الليبي الخارجي أما بالنسبة إلى عينة الدراسة، فقد تم تحديدها وفقًا لمعايير محددة تشمل:

1. توافر تقارير مالية سنوية منشورة للمصرف عن الفترة 2011–2019.
2. أن يكون المصرف تجاريًا تقليديًا، مع استبعاد المصارف الإسلامية من العينة.

وبناءً على هذه المعايير، تم استبعاد ثمانية مصارف بسبب عدم توفر تقارير مالية منشورة ابتداءً من عام 2011، إضافة إلى ثلاثة مصارف أخرى بسبب عدم تعاونها مع الباحثة ورفضها تزويدها بالتقارير المالية. وبالتالي، اقتصرت العينة النهائية على أربعة مصارف تجارية تقليدية توافرت فيها شروط الدراسة، وغطت تسع سنوات من البيانات، ما نتج عنه 36 مشاهدة تحليلية (وهي مصرف التجاري، والصحاري، والمتحد، والخارجي).

3-3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يقدم هذا الجزء نظرة عامة عن متغيرات الدراسة، حيث يوضح الجدول رقم (1/3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونطاق قيم المتغيرات.

جدول:(1). يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة	الاختصار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
المحاسبة الإبداعية	DAC	−0.364	91.94	−11.6	0.638
الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية	FAOR	0.866	10.04	0.82	0.91
الإفصاح عن عمليات الأطراف ذات العلاقة	DBRT	0.314	70.08	0.2	0.4
الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة	BDRP	0.70	40.0	0.66	0.75
نسبة المديونية –الاستحقاق	DETRAB	1.041	1.277	0.082	8.38
نسبة تغطية الفوائد–الاستحقاق	INTCORAB	1.308	2.534	−0.584	12.36
العائد على رأس المال العامل–الاستحقاق	ROCPTLAB	0.027	0.142	−0.133	0.707
نسبة السيولة – الأساس النقدي	LIQRCB	10.96	18.3	−2.534	92.92
نسبة الربحية– الأساس النقدي	REVRCB	0.250	0.457	−0.082	2.45
نسبة المديونية – الأساس النقدي	DETRCB	0.344	0.5	−0.257	2.075
نسبة تغطية الفوائد– الأساس النقدي	INTCORCB	33	66.776	−56.03	347.3
العائد على رأس المال العامل – النقدي	ROCPTLCB	1.27	1.913	−0.91	9.836
حجم المصرف	LAST	9.748	0.89	5.535	10.42
عمر المصرف	AGE	42.78	14.39	9	58

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

يعكس التحليل الإحصائي الوصفي للجدول (1/3) تفاوتًا واضحًا في ممارسات المحاسبة والإفصاح بين المصارف الليبية خلال الفترة المدروسة. فقد أظهر متغير المحاسبة الإبداعية (DAC) متوسطًا حسابيًا سالبًا مرتفعًا (−0.36)، مما يشير إلى ميل السياسات المحاسبية نحو التحفظ، مع وجود تفاوت كبير بين المصارف كما يدل عليه الانحراف المعياري المرتفع (1.949) ونطاق القيم الواسع. هذه النتائج تتسق مع ما أشار إليه كل من أشميلة وآخرون (2018) و(Blazek 2021) بشأن تباين سلوك المحاسبة الإبداعية بين المؤسسات واستخدام بعض المصارف لاستحقاقات محاسبية مفرطة للتأثير على النتائج المالية.

أما فيما يتعلق بالإفصاح المالي، فقد أظهر متغير الإفصاح عن النتائج التشغيلية متوسطًا مرتفعًا (0.866)، مع تباين منخفض، مما يدل على مستوى إفصاح جيد ومتقارب بين المصارف، وهو ما يدعمه ما توصلت إليه دراسات الجهاني (2012) ومحمد (2024). في المقابل، فإن الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة ومتغير الإفصاح عن مجلس الإدارة سجّلا مستويات إفصاح معتدلة، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز الشفافية في هذه الجوانب الحساسة، وهو ما أكده الجهاني (2012).

فيما يخص مؤشرات الأداء المالي المعتمدة على أساس الاستحقاق، أظهرت بعض المؤشرات مثل العائد على رأس المال العامل والربحية من حيث تغطية الفوائد تفاوتًا كبيرًا بين المصارف، مما يدل على تباين كفاءة الإدارة التشغيلية، وهو ما ينسجم مع نتائج Joudeh et al. (2021) التي ربطت بين الأساس المحاسبي المستخدم وكفاءة التفسير المالي لمؤشرات الأداء.

أما المؤشرات المعتمدة على الأساس النقدي فقد كشفت عن تشتت كبير، خاصة في نسبة السيولة التي سجلت متوسطًا وانحراف معياري مرتفعًا، يشير إلى وجود مصارف ذات سيولة عالية جدًا في مقابل مصارف أخرى تعاني من ضعف واضح في هذا الجانب. كما أظهرت نسبة تغطية الفوائد النقدية تباينًا هائلًا، يعكس حالات متطرفة تعاني من عجز نقدي حاد، وهو ما يثير تساؤلات عن استقرار الأداء المالي الفعلي للمصارف. وقد أيدت دراسة Joudeh *et al.* (2021) هذه الفروقات في الأداء بين الأساسين المحاسبيين.

أخيرًا، أظهرت متغيرات الحجم والعمر تجانسًا نسبيًا في أحجام المصارف، مقابل تنوع واضح في أعمارها، مما يعكس اختلافات في التجربة التاريخية والاستقرار المؤسسي، وهو ما يتماشى مع ما توصلت إليه دراسة عبد الحميد وأبو بكر (2022).

3-4 تحليل الارتباط: Correlation

يقيس هذا التحليل درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، كما يبين مشكلة التعددية الخطية (Multicollinearity)، إذا كانت قيمة المعاملات أكبر من 80% يعني وجود مشكلة في النموذج. ويبن الجدول (2) هذا التحليل.

كشفت نتائج تحليل معاملات الارتباط في الجدول رقم (2) عن وجود علاقات ذات دلالة إحصائية مهمة بين متغيرات الدراسة، تسلط الضوء على بعض التداخلات المحاسبية والمالية بين المؤشرات المستخدمة في قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية.

من أبرز النتائج، العلاقة السلبية القوية بين المحاسبة الإبداعية (DAC) ونسبة المديونية على الأساس النقدي، حيث بلغ معامل الارتباط −0.58 عند مستوى معنوية 1%. هذا يشير إلى أن المصارف التي تعتمد بدرجة أكبر على التمويل بالدين النقدي قد تميل إلى تقليل استخدام الأساليب الإبداعية في المحاسبة، ربما بسبب الرقابة الخارجية المرتبطة بالدين، أو الرغبة في الحفاظ على صورة مالية حذرة أمام الدائنين. هذه النتيجة تتسق مع ما أشارت إليه Blazek (2021) من أن بعض المؤسسات تستخدم الإفصاح والتلاعب الحسابي كأداة لتقليل حاجتها للتمويل الخارجي.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

كذلك، أظهرت المحاسبة الإبداعية علاقة سالبة مع العائد على رأس المال العامل (الأساس النقدي) بلغت −0.35 عند مستوى معنوية 5%، مما يُفسر بأن انخفاض الكفاءة التشغيلية الفعلية للمصرف (والتي يُقاس بها هذا المؤشر) قد يرتبط بانخفاض ممارسة المحاسبة الإبداعية، أو بالعكس، أن الإفراط في التلاعب بالأرباح يُضعف القدرة على تحقيق عوائد تشغيلية حقيقية. في المقابل، لوحظ وجود علاقة موجبة قوية بين المحاسبة الإبداعية وحجم المصرف (معامل ارتباط 0.8، دلالة 1%)، مما يشير إلى أن المؤسسات المصرفية الأكبر قد تكون أكثر ميلاً إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية، نظراً لتعقيد عملياتها واتساع نطاق معاملاتها، وهو ما يمنحها هامشًا أوسع للتلاعب المحاسبي، وهو ما دعمته دراسة أشميلة وآخرون (2018). كما أظهرت العلاقة بين عمر المصرف والمحاسبة الإبداعية دلالة موجبة (0.4 عند دلالة 5%)، ما قد يعكس تراكم خبرات تنظيمية تسمح بإدارة الأرباح بطريقة مرنة، خاصة في ظل نقص الرقابة الصارمة.

في جانب الإفصاح، كشف الجدول عن علاقة سلبية قوية بين الإفصاح عن مجلس الإدارة (BDRP) والإفصاح عن عمليات الأطراف ذات العلاقة (DBRT) بلغت −0.8، مما قد يدل على أن المصارف التي تُفصح بشفافية عن الحوكمة قد تُقيد في المقابل مستوى الإفصاح عن المعاملات المرتبطة، ربما نتيجة لمخاوف تتعلق بتضارب المصالح أو الانطباع العام حول الشفافية. كما لوحظ وجود علاقة إيجابية بين تغطية الفوائد (أساس الاستحقاق) وعمليات الأطراف ذات العلاقة (دلالة 5%)، مما يدل على أن الوضع المالي الأقوى يدفع المصارف نحو مزيد من الشفافية والإفصاح.

ومن بين النتائج الجديرة بالاهتمام أيضًا، العلاقة الإيجابية بين نسبة السيولة النقدية والإفصاح عن مجلس الإدارة (0.53، دلالة 1%)، مما يعكس أن المصارف ذات الحوكمة الجيدة قادرة على إدارة مواردها النقدية بفعالية (Karman et al. 2024).

أما من حيث العلاقات العكسية بين بعض المتغيرات الأساسية، فقد أظهر حجم المصرف علاقة سلبية مع نسبة المديونية (الأساس النقدي) بلغت −0.6، ما يُبرز أن المصارف الأصغر تميل إلى الاعتماد على التمويل بالدين، في حين أن الأكبر تعتمد على التمويل الذاتي.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

جدول:(2). يوضح معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	متغيرات الدراسة	
													1	DAC	1
												1	−0.18	FAOR	2
											1	0.104	0.204	DBRT	3
										1	−0.8***	−0.24	−0.09	BDRP	4
									1	0.05	−0.01	0.05	0.002	DETRAB	5
								1	−0.012	−0.3*	0.33**	0.20	0.11	INTCORAB	6
							1	0.28*	−0.07	−0.26	0.29	−0.09	0.19	ROCPTLAB	7
						1	−0.15	−0.16	−0.01	0.53***	−0.39**	−0.12	−0.08	LIQRCB	8
					1	0.04	−0.25	−0.18	−0.00	0.01	−0.12	0.13	−0.07	REVRCB	9
				1	0.11	0.08	−0.41**	−0.17	0.22	0.21	−0.22	0.11	−0.58***	DETRCB	10
			1	0.08	0.3**	−0.09	−0.08	−0.08	0.02	−0.2	0.22	−0.15	−0.01	INTCORCB	11
		1	0.2	.49***	−0.01	0.01	0.07	−0.1	0.13	0.06	−0.03	0.12	−0.35**	ROCPTLCB	12
	1	−0.2	0.04	−.6***	−0.3	−0.1	0.3*	0.23	−0.02	−0.16	0.4**	−0.3**	0.8***	LAST	13
1	0.8	−0.03	0.19	−0.4**	−0.3*	−0.3**	0.3*	0.27	−0.01	−0.4**	0.6***	−.5***	0.4**	AGE	14

Research Article **Open Access**

3-5 تحديد نموذج الانحدار الأنسب للدراسة:

3-5-1-تحديد نموذج الانحدار المناسب للدراسة الحالية:

سعت الدراسة إلى اختيار النموذج الأمثل لتحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية. وبعد مقارنة النماذج الثلاثة الأساسية: نموذج المربعات الصغرى العادية (POLS)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، باستخدام اختباري Breusch–Pagan LM وHausman Test، أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM بلغت (1.000) وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%، ما يعني قبول الفرضية الصفرية لصالح نموذج POLS. وبالتالي، تم اعتماد نموذج المربعات الصغرى العادية باعتباره النموذج الأنسب، نظرًا لقدرته على تقديم تقديرات مستقرة وغير متحيزة، وهو ما يعكس تجانسًا نسبيًا في ممارسات المصارف الليبية، ويُعزز من موثوقية النتائج المستخرجة.

3-5-2-الاختبارات التشخيصية للنموذج الإحصائي:

أولًا: اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

باستخدام Modified Wald Test، تبين وجود مشكلة عدم تجانس التباين في البيانات، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0235)، وهي أقل من 5%. مما يشير إلى أن تباين الأخطاء يختلف عبر المشاهدات. وقد تم معالجة هذه المشكلة من خلال تطبيق تحويلات الجذر التربيعي (Root Transformations) على المتغيرات لضبط الاستقرار في التباين وتحسين دقة النموذج.

ثانيًا: اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation)

اعتمدت الدراسة اختبار Wooldridge للتحقق من الارتباط الذاتي في الأخطاء التقديرية. وأظهرت النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ($p = 0.3040 > 0.05$)، ما يعزز استقرار النموذج الزمني ويقلل من احتمالية التحيز في التقدير، وهو أمر بالغ الأهمية في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

ثالثًا: اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity)

استخدمت الدراسة معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التحمل (Tolerance) لاكتشاف تعدد العلاقات بين المتغيرات المستقلة. وقد بلغ متوسط VIF العام 3.459، وهو أقل من الحد الحرج 5، ما يُشير إلى غياب مشكلة خطيرة للتعدد الخطي. إلا أن متغيري عمر المصرف (VIF = 9.2) والإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (VIF = 7.68) أظهرا مستويات مرتفعة تستدعي الانتباه، لكنها لم تبلغ مستوى الخطورة الإحصائية.ويرتبط ذلك منطقيًا بترابط هذه المتغيرات مع مؤشرات الأداء المحاسبي الأخرى، ما يعكس طبيعة العلاقة المحاسبية البنيوية بين الخبرة الزمنية للمصرف والقرارات المالية المختلفة.

رابعًا: القيم المتطرفة والبيانات المفقودة

تم التعامل مع القيم المتطرفة عبر اختبار Cook's Distance، ومعالجة البيانات المفقودة باستخدام برمجية STATA، بما يضمن سلامة التحليل الكمي ويقلل من احتمالية الانحراف في النتائج.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the *Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License* (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, *for non-commercial purposes only*, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

خلاصة تشخيص النموذج الإحصائي:

تشير نتائج التشخيص إلى أن نموذج المربعات الصغرى العادية (POLS) هو الأنسب لتقدير العلاقة بين متغيرات الإفصاح والقياس والشفافية، وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية، بعد التحقق من غياب الارتباط الذاتي والتعددية الخطية، والتعامل مع مشكلة التباين غير المتجانس.

3-6 نتائج اختبار الفرضيات:

يبين هذا الجزء نتائج تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يستخدم هذا نموذج (pols)، لاختبار الفرضيات. ويوضح الجدول التالي نتائج الانحدار.

جدول:(3). نتائج تحليل الانحدار:

المتغيرات	DAC
الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية	−28.02 (−3.74)***
الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة	0.705 (0.08)
الإفصاح عن عمليات الأطراف ذات العلاقة	12.54 (2.64)**
نسبة المديونية –الاستحقاق	0.093 (1.61)
نسبة تغطية الفوائد–الاستحقاق	0.068 (1.60)
العائد علي رأس المال العامل –الاستحقاق	−1.052 (−0.87)
نسبة السيولة –الأساس النقدي	−0.026 (−3.26)***
نسبة الربحية–الأساس النقدي	0.153 (0.8)
نسبة المديونية	−0.492 (−0.66)
نسبة تغطية الفوائد–الأساس النقدي	−0.003 (−0.99)
العائد علي رأس المال العامل –النقدي	0.032 (0.56)
حجم المصرف	3.173 (4.38)***
عمر المصرف	−0.204 (−5.31)***
Constant	−2.419 (−0.24)
الاختبارات	
عدد المشاهدات	36
اختبار F	4.36***
معامل التحديد R^2	%87.7
Modified Wald	0.0235
Wooldridge test	0.3040

قبل الشروع في تحليل نتائج الفرضيات، من الضروري تقييم جودة النموذج الإحصائي المستخدم لقياس أثر القياس والإفصاح والشفافية على المحاسبة الإبداعية (DAC). يوضح التحليل أن العينة تضمنت 36 مشاهدة، وهو عدد كافٍ نسبيًا لأغراض التحليل، وإن كان محدودًا من حيث تعميم النتائج.

أظهرت نتائج اختبار F قيمة بلغت (4.36) عند مستوى دلالة 1%، ما يُشير إلى معنوية النموذج ككل وقدرته التفسيرية العالية. كذلك، بلغ معامل التحديد R^2 نحو 87.7%، وهو ما يعني أن معظم التغير في المحاسبة الإبداعية يمكن تفسيره من خلال المتغيرات

المستقلة المدرجة في النموذج، بينما تبقى نسبة ضئيلة (12.3%) غير مفسرة، مما يدل على احتمال وجود عوامل إضافية غير مدرجة.

أما فيما يتعلق بالاختبارات التشخيصية، فقد كشف اختبار Modified Wald عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين ($p = 0.0235$)، والتي تم التعامل معها باستخدام مصفوفة التباين المشترك القوي لضمان استقرار التقديرات. من ناحية أخرى، أظهر اختبار Wooldridge ($p = 0.3040$) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعزز من موثوقية النموذج.

بالتالي، يُمكن اعتبار النموذج مناسبًا إحصائيًا وموثوقًا بما يكفي لاعتماد نتائجه في تفسير العلاقة بين الإفصاح المالي وممارسات المحاسبة الإبداعية.

جدول:(4). ملخص نتائج اختبار الفرضيات وتفسيره

رقم الفرضية	مضمون الفرضية	القرار	التفسير
1	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية علي المحاسبة الإبداعية	مقبولة	لأن الإفصاح الشفاف يُقلل من فرص التلاعب المحاسبي ويُعزز مصداقية التقارير (خليل وأيمن، 2022).
2	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة على المحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لأن الإفصاح الاسمي فقط دون إفصاح عن الحوكمة الفعلية لا يُؤثر فعليًا (نظيرة ويوسف، 2023).
3	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة على المحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لأن الإفصاح الشكلي قد يُستخدم لتبرير الممارسات الإبداعية (كريمة، 2022).
4	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة المديونية – الاستحقاق والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لعدم وجود علاقة معنوية؛ قد تستخدم المصارف أدوات أخرى للتلاعب (Okoye & Obiomah, 2020).
5	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين تغطية الفوائد – الاستحقاق والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لأن هذه النسبة ليست محددًا مؤثرًا على الممارسات المحاسبية (Ghalib & Kuzimjonov, 2024).
6	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين العائد على رأس المال – الاستحقاق والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	رغم الاتجاه العكسي، إلا أن غياب الدلالة يجعل العلاقة غير موثوقة.
7	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين نسبة السيولة – النقدي والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لأن السيولة المرتفعة تُقلل الحاجة للتلاعب المالي (أبو شمالة وآخرون، 2022).
8	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين الربحية – النقدي والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لأن الربحية لا تشكل دافعًا أو مانعًا مباشرًا لسلوك المحاسبة الإبداعية (El-Moayed *et al.*, 2024).
9	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين المديونية – النقدي والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لعدم وجود دلالة إحصائية؛ قد تُفسر العلاقة بعوامل وسيطة غير مدرجة.
10	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين تغطية الفوائد – النقدي والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لأن النسبة لم تُظهر علاقة معنوية؛ لا يوجد تأثير إحصائي يُعتد به.
11	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين العائد على رأس المال العامل – النقدي والمحاسبة الإبداعية	مرفوضة	لأن الأداء النقدي غير موثوق كمحدد للسلوك المحاسبي الإبداعي.
12	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف على المحاسبة الإبداعية	مقبولة	لأن المصارف الأكبر أكثر عرضة للممارسات الإبداعية بسبب تعقيد العمليات (Adewale *et al.*, 2023).
13	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعمر المصرف على المحاسبة الإبداعية	مقبولة	لأن المصارف الأقدم أكثر التزامًا بالمعايير لتقليل التلاعب (Adewale *et al.*, 2023).

3-7 مناقشة نتائج الدراسة:

-أظهرت نتائج الدراسة تباينًا واضحًا بين الفرضيات المقبولة والمرفوضة، مما يعكس الطبيعة المعقدة للعلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وأبعاد القياس والإفصاح والشفافية. فقد أكدت النتائج أن الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية كان له أثر سلبي ومعنوي على المحاسبة الإبداعية، مما يدعم نتائج دراسة خليل وأيمن (2022) التي بيّنت أهمية الشفافية في الحد من التلاعب المحاسبي. كذلك، تم قبول فرضية تأثير السيولة النقدية السلبي على المحاسبة الإبداعية، بما يتفق مع ما أشار إليه أبو شمالة وآخرون (2022) بأن توفر السيولة يقلل من حاجة الإدارة إلى تجميل الأداء المالي.

-وفيما يتعلق بحجم المصرف وعمره، أظهرت النتائج أن المصارف الأكبر حجمًا تميل أكثر لممارسة المحاسبة الإبداعية، في حين أن المصارف الأقدم كانت أقل انخراطًا في هذه الممارسات، وهي نتائج تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة Adewale وآخرون (2023).

في المقابل، رُفضت معظم الفرضيات المرتبطة بأبعاد القياس المحاسبي (كالمديونية وتغطية الفوائد والعائد على رأس المال)، سواء على أساس الاستحقاق أو النقدي، مما يدل على أن هذه المؤشرات لم تشكل عوامل تفسيرية قوية للسلوك المحاسبي الإبداعي، وهو ما يتفق مع نتائج ,(Obiomah & Okoye 2020) و(Ghalib&Kuzimjonov,2024). كما لم تُظهر الربحية النقدية تأثيرًا معنويًا على المحاسبة الإبداعية، وهو ما يتسق مع ما توصل إليه (El-Moayed et al,2024) ونلاحظ هنا توصلت الدراسة إلى رفض بعض فرضياتها لعدة أسباب، أبرزها ضعف العلاقة الإحصائية بين المحاسبة الإبداعية والمؤشرات المالية، وتأثير القيود التنظيمية والقوانين المصرفية، وصعوبة قياس المتغيرات بدقة، إضافة إلى احتمال وجود متغيرات وسيطة تخفي التأثير الحقيقي.

لمعالجة هذه المشكلة، يُقترح زيادة حجم العينة أو فترة الدراسة، تحسين أدوات القياس، إدراج المتغيرات الوسيطة في التحليل، والاستعانة بدراسات نوعية مكملة لفهم الأسباب الكامنة وراء نتائج الدراسة.

-أما الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة، فرغم أهميته النظرية في دعم الحوكمة، إلا أن عدم معنوية تأثيره يُشير إلى محدودية الإفصاح الشكلي في الحد من المحاسبة الإبداعية، ما يدعم نتائج دراسة نظيرة ويوسف (2023). كما تبين أن الإفصاح عن عمليات الأطراف ذات العلاقة كان تأثيره معنويًا لكن موجبًا، مما يعني أن الإفصاح غير الكافي أو الشكلي قد يُستخدم لتبرير التلاعب المحاسبي، وهو ما أشارت إليه كريمة (2022).

-من خلال تحليل الانحدار، بيّنت النتائج أن نسبة 87.7% من التغير في ممارسات المحاسبة الإبداعية يمكن تفسيرها بأبعاد القياس والإفصاح والشفافية مجتمعة، مما يؤكد ملاءمة النموذج الإحصائي المستخدم (POLS)، والذي تم اعتماده كذلك في دراسات سابقة كدراسة خليل وأيمن (2022) وأبو شبالة وآخرون (2022).

-بناءً على ذلك، تدعم هذه النتائج الإطار النظري للدراسة المستند إلى نظرية الوكالة، والتي تفسر كيف أن تحسين الإفصاح والقياس يحدّ من الفجوة المعلوماتية، ويقلل من فرص السلوك الانتهازي، وبالتالي يحد من المحاسبة الإبداعية.

3-8 توصيات قيد الدراسة:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تحليلية، توصي الباحثة بما يلي:

على المصارف نشر تقارير مالية دقيقة وشفافة بانتظام، مع التأكيد على الإفصاح الكامل عن نتائج الأداء المالي لتقليل فرص التلاعب المحاسبي، وينبغي تطبيق آليات واضحة للإفصاح المتكامل عن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، لضمان الشفافية ومنع استخدام المحاسبة الإبداعية. كما يجب مراقبة مستويات السيولة بشكل مستمر لضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتقليل المخاطر المرتبطة بالتلاعب المالي.

ويوصي فريق البحث بتعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق الدوري في المصارف الأكبر حجمًا، لأنها أكثر عرضة للمحاسبة الإبداعية بسبب تعقيد عملياتها المالية، كما ينبغي أن يشمل الإفصاح استقلالية المجلس، مؤهلات وخبرات الأعضاء، وتركيبة اللجان لضمان

حوكمة رشيدة وفق المعايير الدولية. كما يوصي بمتابعة الالتزام بمعايير الإفصاح والمراجعة الدولية، وتفعيل الرقابة على المصارف لضمان جودة التقارير المالية والحد من المحاسبة الإبداعية.

كم يوصي الباحثان بتنظيم ورش وبرامج تدريبية لتوضيح تأثير المحاسبة الإبداعية على القرارات الاستثمارية والأداء المالي، وتضمين موضوع المحاسبة الإبداعية والإفصاح المالي ضمن المناهج الأكاديمية مع التركيز على التطبيقات العملية في بيئة المصارف الليبية، وأخيرا تعزيز الشفافية ومتطلبات إفصاح صارمة على المصارف والشركات، بما يسهم في السوق المالي الليبي، وزيادة ثقة المستثمرين، وتحقيق الاستقرار المالي.

3-9 آفاق الدراسات المستقبلية:

في ضوء نتائج الدراسة، تقترح الباحثة ما يلي:

- دراسة متغيرات وسيطة (كالرقابة الداخلية) لفهم التباين في تأثير بعض المؤشرات المالية على المحاسبة الإبداعية.
- إجراء دراسات مقارنة عبر دول ذات بيئات تنظيمية مختلفة لاختبار تأثير السياق المؤسسي على فعالية الإفصاح.
- توظيف المنهج النوعي لتحليل جودة الإفصاح، وتجاوز الاقتصار على المقاييس الكمية التقليدية.
- توسيع نطاق العينة زمنيًا وجغرافيًا لتعزيز تعميم النتائج.
- فحص تأثير عناصر محددة من الحوكمة مثل استقلالية المجلس أو لجان المراجعة على المحاسبة الإبداعية بصورة منفصلة.

المراجع:

- أبو زيد، محمد المبروك. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.
- أبو شمالة، سامي نصر، والبحيصي، منال إسماعيل، والسويكري، هاني جودت. (2022). أثر كفاءة السيولة النقدية على ربحية الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، 9(1).
- أشميلة، ميلاد رجب، ولربش، منصور محمد، والفاخري، جمعة محمد. (2018). ممارسة الإدارة في الشركة الليبية لأساليب إدارة الأرباح من وجهة نظر المراجعين الخارجين. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، زليتن، ليبيا.
- البكوع، فيحاء، والعلي، منهل، والأفندي، رسلان. (2009). دور الشفافية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي. مجلة البحوث المستقبلية، 4(26)، جامعة الموصل.
- بن الطاهر، حسين، وبوطلاعة، محمد. (2012). أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. دراسة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة خيضر، الجزائر.
- تقارير ديوان المحاسبة الليبي. (2016).. LABR-2016.pdf [http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2016.pdf]
- تقارير ديوان المحاسبة الليبي. (2021).. LABR-2021.pdf [http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2021.pdf]
- الجهاني، أفطيطيم. (2012). مدى توفر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبدأ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية (رسالة ماجستير). جامعة بنغازي.

- حاشي، ماجدة. (2015). دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الشهيد لخضر بالوادي، الجزائر.
- الخناق، نبيل محمد. (2006). الشفافية التنظيمية. دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد.
- ذيبة، زياد عبد الحليم، والرمحي، نضال محمود، والجعيدي، عمر عيد. (2011). نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق. الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.
- الزعبي، يامن خليل. (2005). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميتها للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك.
- زغمار، ليلى نجمة. (2015). دور المراجعة الخارجية في الحد من الآثار السلبية للمحسبة الإبداعية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية المسجلة بمؤشر 250 (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- سليمان، صابرينة بن صابر، ويوسف، بن سارة. (2018). دور الرقابة الجبائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة حالة بمديرية الضرائب لعين تموشنت (رسالة ماجستير). معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة.
- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012.
- القماطي، نوري علي. (2012). الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا (رسالة ماجستير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- كريمة، دينا. (2022). أثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قرارات منح الائتمان في ظل متطلبات المعايير المحاسبية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك في مصر. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 11(1).
- مطر، محمد، ولسويطي، موسى. (2008). التأصيل النظري للممارسات المهنية في مجالات القياس والعرض والإفصاح. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.
- محمد، مؤمن فرحات السيد. (2024). أثر مداخل تطوير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبة على جودة المعلوماتي للتقارير المالية، دليل تطبيقي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة أسوان.
- نظيرة، بن ساسي، وخروبة، يوسف. (2023). أثر خصائص مجلس الإدارة في تحقيق ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة على عينة من الشركات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الشريف، سوق أهراس، 14(1).

- Adewale, A. A., Shittu, S. A., & Adewole, J. A. (2023). Effect of bank's sizes and age on the financial performance of deposit money banks in Nigeria. The Journal of V. N. Karazin Kharkiv National University. Series: International Relations. Economics. Country Studies. Tourism, (18), 32–40.
- Blazek, R. (2021). Creative accounting as a global tool for tax optimization. In SHS Web of Conferences (Vol. 92, p. 02007). EDP Sciences.
- El-Moayed, N. H., Hegazy, I. R., & Arafah, E. M. (2024). Earnings management mechanisms and firm profitability: A comparison study. Arab Journal of Accounting and Auditing, 4(2), 1–28.

- Ghalib, M. M. S., & Kuzimjonov, A. (2024). A multidimensional approach to bankruptcy risk: The effect of accounting conservatism, business strategies, cash flow volatility, and interest coverage ratios. Cuadernos de Economía.
- Gowthorpe, C., & Amat, O. (2005). Creative accounting: some ethical issues of macro-and micro-manipulation. Journal of Business Ethics, (57), 55-64.
- Griftiths (1986). Creative Accounting. London: Sedgwick & Jackson-
- Joudeh, O. A. A., Barakat, F. S., & Mahmoud, O. A. (2021). The Effect of Using Accounting Measurement Bases (Cash and Accrual) on the Performance of the Industrial Companies Listed on Palestine Stock Exchange. International Journal of Financial Research, 12(3), 393-406.
- Karman, H. W., Omran, A., & Mohamed-Arshad, S. B. (2024). The impact of debt ratio on financial stability through the mediating role of capital adequacy: Evidence from the regulatory framework of the banking industry. Journal of Governance and Regulation, 13(4), 25–33.
- Kilidar, H. A. I (2024). The modified role of the board's characteristics on the impact of net working capital and liquidity ratios on commercial banks' profitability: Evidence from Jordan. European Journal of Business and Management Research, 9(2), 45–526.
- Naser, K., & Pendlebury, M. (2001). A Note on the use of Creative Accounting. British Accounting Review, 24.
- Okoye, E. I., & Obiomah, J. (2020). The impact of creative accounting techniques on the financial performance of firms: A study of selected companies in Nigeria. Journal of Accounting and Financial Management, 6(2), 15–29.